

- ١- يتلخص مفهومها في تدبير الأموال اللازمة لمنشآت الأعمال. (الوظيفة المالية)
- ٢- قيمة مبلغ معين من النقود تتوقف على توقيت الحصول عليه. (القيمة الزمنية للنقود)
- ٣- عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية. (المخاطر)
- ٤- تكاليف يتحملها الملاك لكي يتحقق من أن الإدارة تعمل لخدمة مصالحهم. (تكلفة الوكالة لحقوق الملكية)
- ٥- قيام مستثمر أو مجموعة من المستثمرين أو منشأة ما بالعمل على شراء نسبة من أسهم منشأة أخرى لتتيح لها فرصة التحكم في مقدراتها. (السيطرة)
- ٦- السيطرة التي تحدث رغماً عن إدارة المنشأة عندما تنخفض القيم السوقية لأسهمها عن المستوى المتوقع بظل إمكانياتها المتاحة. (السيطرة العدوانية)
- ٧- تحليل القوائم المالية باستخدام الطرق والأدوات المختلفة لمعرفة التغيرات التي تطرأ على عناصر هذه القوائم والحصول على مؤشرات تساعد الإدارة على التخطيط والرقابة وتقييم الأداء. (التحليل المالي)
- ٨- تساعد على التعرف على وضع المنشأة ومدى سلامة المركز المالي وربحية المنشأة. (النسب المالية)
- ٩- متوسط الفترة الزمنية التي تمضي منذ إتمام صفقات البيع إلى أن يتم تحصيل قيمتها. (متوسط فترة التحصيل)
- ١٠- تعتبر جزء من حقوق الملكية لم تتحقق ببداية العام ولا بنهايته. (الأرباح المحتجزة)
- ١١- قيمة النقص التدريجي بقيمة الأصل الثابت. (الإهلاك)

١. لا يعد استخدامًا للأموال بل احتجاز لجزء من الدخل سنويًا حتى إذا ماتتهى العمر الافتراضي للأصل.			
(أ) الإهلاك	(ب) قائمة المركز المالي	(ج) قائمة التدفق النقدي	(د) قائمة الموارد
٢. إعادة لتبويب بنود الميزانية بشكل يظهرها بصورة تحليلية تمكن المحلل من استخلاص النتائج المفيدة.			
(أ) الإهلاك	(ب) قائمة المركز المالي	(ج) قائمة التدفق النقدي	(د) قائمة الموارد
٣. ترجمة لآثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.			
(أ) الإهلاك	(ب) قائمة المركز المالي	(ج) قائمة التدفق النقدي	(د) قائمة الموارد
٤. توضح مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها.			
(أ) الإهلاك	(ب) قائمة المركز المالي	(ج) قائمة التدفق النقدي	(د) قائمة الموارد
٥. يقضي بالزام المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية، أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية.			
(أ) معيار ٩٥ الأمريكي	(ب) معيار ٨٥ الأمريكي	(ج) معيار ٧٥ الأمريكي	(د) معيار ٦٥ الأمريكي
٦. من مجالات الوظيفة المالية:			
(أ) القيام بالتخطيط المالي	(ب) اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.	(ج) تنميه بعض معيار الرقابة المالية	(د) جميع ما ذكر
٧. من نسب النشاط:			
(أ) التداول	(ب) التداول السريعة	(ج) سيولة الذمم	(د) لا شيء مما ذكر
٨. فروض مقياس القيمة السوقية المضافة:			
(أ) للمنشأة أسهما عادية متداولة في السوق.	(ب) السوق الذي تتداول فيه الأسهم هو سوق كفى	(ج) جميع ما ذكر	(د) لا شيء مما ذكر
٩. يركز على صافي الربح قبل الفوائد والضريبة			
(أ) مقياس القيمة السوقية المضافة	(ب) مقياس القيمة الاقتصادية المضافة	(ج) جميع ما ذكر	(د) لا شيء مما ذكر
١٠. مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل			
(أ) مستوى السيولة	(ب) قياس السيولة	(ج) الإهلاك	(د) صافي الربح
١١. يسمى صافي رأس المال العامل والذي يتمثل بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.			
(أ) مستوى السيولة	(ب) قياس السيولة	(ج) الإهلاك	(د) صافي الربح
١٢. سبب إضافة قسط الإهلاك إلى صافي الربح بعد الضريبة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية هو:			
(أ) تم خصمه من المصروفات لغرض حساب الضريبة	(ب) تم إضافته للإيرادات لغرض حساب الضريبة	(ج) تم خصمه من الإيرادات لغرض حساب المبيعات	(د) تم إضافته للإيرادات لغرض حساب المبيعات
١٣. سبب استخدام ميزانيتين لسنتين متتاليتين هو لأن الميزانية العمومية تصور المركز المالي:			
(أ) عن فترة معينة	(ب) عشوائي	(ج) حسب التدفقات	(د) بلحظة معينة

١٤. تعتبر برصيد النقدية استخدام للأموال و فيها مصدر للأموال			
(أ) الزيادة ، النقص	(ب) النقص ، الزيادة	(ج) الزيادة ، الزيادة	(د) النقص ، النقص
١٥. لحساب صافي ربح العمليات يجب تجاهل عناصر:			
(أ) الإيرادات	(ب) الإيرادات والمصروفات	(ج) المصروفات	(د) الأصول
١٦. تسعى الإدارة المالية إلى خدمة أهداف المعنية في المنشأة الأعمال وهم:			
(أ) الإدارة المجتمع فقط	(ب) الملاك والعاملين فقط	(ج) الملاك، الإدارة، العاملين، المجتمع	(د) الملاك فقط
١٧. هدفهم تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية			
(أ) الملاك	(ب) الإدارة	(ج) العاملين	(د) المجتمع
١٨. يشير جنسن وماكلينج ومايرز على أنها وكيلة عن الملاك			
(أ) الملاك	(ب) الإدارة	(ج) العاملين	(د) المجتمع
١٩. تعظيم ثروتهم (تعظيم دخولهم بمقابل الجهد الذي يبذلونه).			
(أ) الملاك	(ب) الإدارة	(ج) العاملين	(د) المجتمع
٢٠. تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء للاستدانة أو بيع ثابت.			
(أ) التغطية	(ب) النشاط	(ج) السيولة	(د) السوق
٢١. تقيس مدى كفاءة الإدارة بتوليد المبيعات من الأصول.			
(أ) السوق	(ب) النشاط	(ج) السيولة	(د) التغطية
٢٢. تقيس المدى الذي ذهبت إليه المنشأة بالاعتماد على الأموال المقترضة بتمويل احتياجاتها.			
(أ) الاقتراض	(ب) التغطية	(ج) السوق	(د) الربحية
٢٣. يهتمون بالحصول على المعلومات من أجل تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها للوفاء بالديون.			
(أ) المستثمرين	(ب) إدارة المنشأة	(ج) المالكين	(د) الدائنين
٢٤. يساعد التحليل المالي بالتعرف على مواطن...بوضع الشركة لتعزيزها ومواطن...لوضع العلاج اللازم لها			
(أ) الضعف، القوة	(ب) القوة، القوة	(ج) لا شيء مما ذكر	(د) القوة، الضعف
٢٥. العلاقة بين العائد والمخاطر:			
(أ) عكسية	(ب) لا توجد علاقة	(ج) توازنية	(د) عكسية وتوازنية
٢٦. القيام بالتخطيط المالي للتعرف على ما سوف تكون عليه الأوضاع وذلك قبل اتخاذ أي قرار.			
(أ) في الماضي	(ب) في المستقبل	(ج) في الحال	(د) بالماضي والحال
٢٧. يقيس مدى ملائمة حجم الاستثمار بالمخزون السلعي			
(أ) معدل دوران المخزون	(ب) معدل دوران إجمالي الأصول	(ج) معدل دوران الأصول الثابتة	(د) معدل دوران الذمم

٢٨. ينتج عنها شراء أو بيع عقارات أو معدات أو آلات، هي تدفقات نقدية:			
(أ) تشغيلية	(ب) تمويلية	(ج) تحويلية	(د) استثمارية
٢٩. ينتج عن التدفقات النقدية إعادة شراء الشركة لأسهمها.			
(أ) تشغيلية	(ب) تحويلية	(ج) تمويلية	(د) استثمارية
٣٠. الأسلوب المباشر في التدفقات النقدية يتميز بأنه يجعل القائمة سهلة الفهم.			
(أ) تمويلية	(ب) تشغيلية	(ج) تحويلية	(د) استثمارية
٣١. من الأنشطة التي تؤثر على رصيد النقدية وشبه النقدية:			
(أ) تمويلية	(ب) تحويلية	(ج) تشغيلية	(د) أ، ج
٣٢. لحساب نسبة التداول يفضل أن تكون نسبة التداول من متوسط الصناعة.			
(أ) أقل	(ب) يساوي	(ج) أكبر	(د) لا يساوي
٣٣. بضاعة أول المدة + بضاعة آخر المدة / ٢			
(أ) إجمالي الأصول	(ب) المخزون.	(ج) المبيعات	(د) متوسط المخزون
٣٤. يمكن قياسها بحساب متوسط فترة التحصيل:			
(أ) التداول السريعة	(ب) نسب النشاط	(ج) سيولة الذمم	(د) نسب الاقتراض
٣٥. مقياس القيمة السوقية المضافة = ن x س - ل ، حيث أن "س" تشير إلى:			
(أ) عدد الأسهم	(ب) مجموع حقوق الملكية	(ج) سعر الافتتاح للسهم	(د) لا شيء مما ذكر
٣٦. ملاك المنشأة هم:			
(أ) الإدارة	(ب) حملة الأسهم بالإضافة للمقرضين	(ج) حملة الأسهم العادية	(د) المقرضين
٣٧. التحليل المالي يعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر في قائمة:			
(أ) الميزانية العمومية	(ب) التدفقات النقدية	(ج) الدخل	(د) أ، ج
٣٨. أهم بنود قائمة المركز المالي:			
(أ) اصول قصيرة الأجل	(ب) إجمالي المبيعات	(ج) رأس المال العامل	(د) جميع ما ذكر
٣٩. رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين:			
(أ) الأصول المتداولة والأصول الثابتة	(ب) الأصول المتداولة والخصوم المتداولة	(ج) الأصول الثابتة والخصوم الثابتة	(د) الأصول الثابتة والخصوم المتداولة
٤٠. قائمة أداة لتفسير التغير في النقدية:			
(أ) التدفقات النقدية	(ب) الميزانية العمومية	(ج) الدخل	(د) لا شيء مما ذكر
٤١. كلما زادت قيمة السهم في السوق كلما كان دليلاً على كفاءة الإدارة من وجهة نظر:			
(أ) الملاك	(ب) الإدارة	(ج) العاملين	(د) المجتمع

أذكرى ٢ لكل مما يلي:

١/ الأمور التي شكت بمسعى الإدارة لتعظيم ثروة الملاك.

- انفصال الإدارة عن الملكية.
- اتجاه المستثمرين الملاك للاستثمار بأكثر من منشأة.

٢/ صور تكلفة الوكالة لحقوق الملكية.

- تكلفة ملاحظة تصرفات الإدارة من خلال المراقبين الماليين الخارجيين.
- تكلفة مصاحبة لإعادة التنظيم وعدم تركيز القرارات بيد الإدارة العليا.

٣/ البدائل المتاحة بجانب الرقابة على الأداء.

- الحوافز المالية.
- التهديد بالاستغناء عن خدمات الإدارة.

٤/ يقوم المدير المالي والعاملين معه بكافة الجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية فيقوم المدير المالي بـ:

- إدارة التدفقات لنقدية.
- وضع إطار للتخطيط المالي.

٥/ من قياسات قائمة التدفق النقدي:

- مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي.
- قياس آثار التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية على ربحية المنشأة ومركزها المالي.

أجيبى وفسرى كل مما يلى:

١/ كيف يمكن تعظيم ثروة الملاك؟

من خلال محصلة القرارات المالية المتمثلة في قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

٢/ لا يهدف الملاك إلى تعظيم ربحية السهم وتعظيم الربح الكلى.

لأن تعظيم ربحية السهم وتعظيم الربح الكلى يتجاهل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر التي تنطوي عليها اقتراح الاستثمار.

٣/ إضافة قسط الإهلاك إلى صافي الربح بعد الضريبة لا يعطي تصور بأن الإهلاك يعد مصدر للأموال.

لأن الإهلاك لا يترتب عليه تدفقات نقدية خارجية فهو مجرد قيد يظهر كمصروف في قائمة الدخل لغرض حساب الضريبة.

٤/ من الممكن زيادة الأموال المتولدة من العمليات إذا ما زاد قسط الإهلاك.

لأن الزيادة في الأموال المتولدة عن العمليات المصاحبة لزيادة قسط الإهلاك ترجع إلى الوفورات الضريبية التي أدت لزيادة القسط.

٥/ إذا كان أمام المنشأة فرصة للاختيار بين الحصول على مبلغ معين الآن وبين الحصول على نفس المبلغ بعد سنة فماذا تختار؟

تختار الحصول على المبلغ الآن لأنه:

- يمكن استثمار هذا المبلغ من الآن ويعود نهاية العام بعائد
- تحمي نفسها من المخاطر.

٦/ أمام شركه الهدى اقترحين: الأول تدفقات نقدية (٣٠٠٠-١٥٠٠٠-٥٠٠٠ في نهاية ٣ سنوات)، الثاني (٣٠٠٠-١٥٠٠٠-١٧٥٠٠ في نهاية ٣ سنوات) هل هناك تأثير على القرار الاستثماري؟

لا يوجد أي تأثير على قرار الاستثمار.

حلّ المسائل التالية:

- شركة رأسمالها (40 000 سهم) والتي حققت أرباح قدرها (80 000 ريال) بـ2015. من المتوقع تحقيق نفس الربح بـ ٢٠١٦. تفكر الشركة بإصدار أسهم جديدة بقيمة (10 000 سهم) بسعر (10 ريال) والتكلفة المبدئية (100 000 ريال) ومتوقع تحقيق عائد قدره (15%) وسوف تزيد الأرباح الكلية بـ2016 بقيمة (15 000 ريال). هل يحقق الاقتراح مصالح الملاك؟

لا، لأن:

تصبح الأرباح المتوقعة: $15000 + 80000 = 95000$ ريال (تزيد)

تصبح الأسهم العادية: $10000 + 40000 = 50000$ سهم (تزيد)

ربحية السهم $1.9 = 50000 \div 95000$ ريال

وبحالة عدم تنفيذ المقترح (الأرباح 80000 ريال، الأسهم 40000 سهم) تكون ربحية السهم 2 ريال وهي الأفضل

- المبيعات 550 000 ريال، التكلفة الإجمالية 450 000 ريال، المصروفات عدا الإهلاك 250 000 ريال، الضرائب 35%، علماً بأن قسط الإهلاك 200 000 ريال والعمر الافتراضي للمشروع سنتين.

المطلوب: إعداد قائمة الدخل بظل المعلومات المتاحة للسنة المنتهية بـ2016.

قائمة الدخل للسنة المنتهية بـ 2016		
بيان	جزئي	كلي
المبيعات		550 000
المصروفات عدا الإهلاك	250 000	
قسط الإهلاك	200 000	
- إجمالي تكلفة المبيعات		(450 000)
صافي الربح الخاضع للضريبة		100 000
- الضرائب 35%		(35 000)
صافي الربح بعد الضريبة		65 000

- فيما يلي بيانات مالية تخص شركة لسنة ٢٠١٦:

شركة النور	
المبيعات	2 000 000
صافي الربح بعد الضريبة	375 000
إجمالي الأصول	8 000 000
المخزون	1 000 000
معدل دوران إجمالي الأصول	صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول = $0.25 = 8\,000\,000 \div 2\,000\,000$
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون = $1.62 = 925\,000 \div 1\,500\,000$

علمًا بأن: قيمة المخزون في أول المدة بلغت 850 000 ريال و تكلفة البضاعة المباعة بلغت 1 500 000 ريال

المطلوب: أتممى النسب الناقصة بهذا الجدول.

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \div 2$$

$$925\,000 = 2 \div (1\,000\,000 + 850\,000) =$$

- فيما يلي معلومات عن شركة ينبع التجارية:
الميزانية العمومية للشركة في نهاية 2016م

الأصول		الخصوم	
الأصول المتداولة		الخصوم المتداولة	
نقدية	3700	دائنون (الموردين)	6600
ذمم مدينة (مدينون)	4300	قروض قصيرة الأجل	1000
مخزون سلعي	8000		
مجموع الأصول المتداولة	16 000	مجموع الخصوم المتداولة	7600
الأصول الثابتة:		الخصوم الغير متداولة:	
صافي الأصول الثابتة	16 100	قروض طويلة الأجل	11 000
حقوق الملكية:		حقوق الملكية:	
		رأس المال	8000
		أرباح محتجزة	5500
مجموع الأصول	32 100	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	32 100

علمًا بأن: قيمة المبيعات لعام 2016م بلغت 60 000 ريال

المطلوب:

١. بناءً على هذه المعلومات، ضعي دائرة حول حرف الإجابة الصحيحة لكل مما يلي:

١- تبلغ نسبة التداول:		
2.11	(أ)	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة
1.22	(ب)	
2.33	(ج)	
0.02	(د)	
٢- تبلغ نسبة السيولة السريعة:		
1.5	(أ)	
2.2	(ب)	
1.1	(ج)	(الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة
3.40	(د)	
٣- يبلغ معدل دوران الأصول الثابتة:		
3.73	(أ)	المبيعات ÷ الأصول الثابتة
1.20	(ج)	
3.25	(ب)	
	(د)	لا شيء مما ذكر

٢. فيما يلي معلومات عن متوسطات الصناعة:

الرقم	النسبة المالية	متوسط الصناعة
1	نسبة التداول	2.2 مرة
2	نسبة التداول السريعة (السيولة السريعة)	1.3 مرة
3	معدل دوران الأصول الثابتة	3.55 مرة

٣. بناءً على هذه المعلومات، أكمل الجدول التالي:

الرقم	النسبة	مقدار النسبة	دلالة النسبة (تفسيرها)	متوسط الصناعة	تقييم النسبة (مقارنة بمتوسط الصناعة)
1	نسبة التداول	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة 2.11 =	كل جنيه من الخصوم المتداولة يقابله 2.11 جنيه من الأصول المتداولة	2.2	2.2 > 2.11 مؤشر سلبي
2	نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة 1.1 =	كل جنيه من الخصوم المتداولة يقابله 1.1 جنيه من الأصول سريعة التحويل إلى نقدية	1.3	1.3 > 1.1 مؤشر سلبي
3	معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات ÷ الأصول الثابتة 3.73 =	كل جنيه مستثمر بالأصول الثابتة يسهم في توليد مبيعات قدرها 3.73 جنيه	3.55	3.55 < 3.73 مؤشر إيجابي